

معضلة الفقر في الجزائر

The dilemma of poverty in Algeria

بن عمار نوال¹¹ جامعة باتنة - 1 - (الجزائر)، Benamar-naouel@hotmail.fr

تاريخ النشر: جوان/2020

تاريخ القبول: 02/06/2020

تاريخ الإرسال: 12/03/2019

الملخص:

يشكل استتراء الفقر إدانة أخلاقية لعصرنا، ومع أن هناك ما يشير إلى حدوث شيء من التقدم في مواجهة هذه المشكلة، تظل حقيقة الأمر أننا لم نشهد أبدا ثروة بهذا الحجم بينما لا تزال هناك أعداد هائلة ممن يعيشون في حالة الفقر المزري، فالفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، وهناك قرابة نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم كما أن هناك أكثر من مليار شخص يكابدون العيش بأقل من دولار واحد في اليوم، بل إن هناك تحديا أقوى يكمن فيما يمكن أن تكشف عنه القياسات الإحصائية، ومنها أن الفقر يولد شعورا متناميا بقلّة الحيلة والمهانة وعدم القدرة على التفكير والتخطيط.

والفقر كابوس للأفراد فهو يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل (البطالة) وتدني الإنتاجية، وقصر العمر المتوقع، أما بالنسبة للأسر فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل الغير مضمون والتبكير في الإنجاب وسوء الصحة والوفاة المبكرة، وبالنسبة للمجتمعات يشكل الفقر نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة وبالنسبة لنا جميعا، ولكل هذه الأسباب فإن الفقر يكلفنا ثمنا باهظا بما يتسبب فيه من تدمير لحياة البشر، وعلى أية حال فإن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم اجتماعية واقتصادية عديمة الجدوى، وهو نتاج للاستجابات السياسية الغير ملائمة، وضحالة القدرة على رسم السياسات العامة، وعدم كفاية الدعم الدولي، ويشكل استمرار القبول به اعترافا بخسارة الكثير من القيم الإنسانية الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، ظاهرة الفقر في الجزائر، أسباب الفقر في الجزائر.

Abstract:

The spread of poverty is a moral condemnation of our times, and although there is some sign of progress in addressing this problem, the fact remains that we have never seen such a wealth while there are still huge numbers living in dire poverty. Poverty is a complex phenomenon The fact is that almost half of the world's population lives on less than \$ 2 a day and more than 1 billion people live on less than \$ 1 a day. There is a stronger challenge to

what statistical measures can reveal, including poverty growing with a lack of resourcefulness, humiliation and inability to think and skip.

Poverty is a nightmare for individuals. It is a vicious cycle of ill health, low working capacity (unemployment), low productivity and short life expectancy. For families, poverty is a trap that leads to inadequate education, lack of skills, unsecured income, early reproduction, poor health and premature death. For societies, poverty is a curse that inhibits growth, fuels instability and prevents poor countries from achieving sustainable development. For all of these reasons, poverty costs us a heavy price for the destruction of human life. Of cases of structural and social systems and economic useless failure, which is the product of political responses of inappropriate, and the shallowness of the ability to public policy-making, and insufficient international support, and is a continuation of its acceptance in recognition of the loss of many of the basic human values?

Keywords: poverty, poverty in Algeria, causes of poverty in Algeria.

المقدمة

لم يشغل موضوع من الموضوعات أو قضية من القضايا اهتمام الأدبيات العالمية مثلما شغلها موضوع الفقر، فالفقر ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية إلا أن الاهتمام به ومناقشته مناقشة علمية حديثا نسبيا وخاصة عندما بدأت الدول النامية في تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية أو ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين حيث شهد العالم تزايد ظاهرة الفقر في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن شهدت الدول النامية تفاقم ظاهرة الفقر بشكل أصبح يهدد سكان تلك المجتمعات فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أصبحت الدول النامية تعاني من انخفاض مستوى الدخل لأسباب بعضها داخلي والآخر خارجي.

وقضية الفقر تمثل التحدي الكبير الذي يواجه الدول والمنظمات والهيئات العالمية وذلك لتعدد أسبابه وأنواعه كما بينت الكثير من الدراسات والبحوث العلمية ذلك بأن أكثر من 8 ملايين شخص يموتون حاليا في جميع أنحاء العالم كل سنة بسبب شدة الفقر.

ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، إذ أن مقياس 1 دولار في اليوم لا يستند على أساس منطقي فنفايات السكان في بعض البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي من 2 دولار أو حتى إلى 5 دولار في اليوم، ما زالت تعاني الفقر وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم، أي أن الإطار الذي بني على فرضية 1 دولار في اليوم ليس له أي معنى عن دراسة وقائع الحياة الفعلية وأصبح مجرد مسألة حسابية.

وهكذا أصبحت مكافحة الفقر الشغل الشاغل للبرامج الدولية، وباتت تلعب دور أساسي في إعداد السياسات التنموية للدول السائرة في طريق النمو، فقارة أفريقيا هي من أفقر القارات فحصتها من التجارة الدولية لا زالت ضئيلة وكذا حصتها من الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي جعل هوة تتسع بينها وبين الدول المتطورة، ليصبح أكثر من 300 مليون إفريقي يعيشون تحت خط الفقر المدقع.

الجزائر هي من بين الدول التي تفتنت لهذا المشكل، بعدما عرف الفقر انتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة وراح يهدد حتى أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسيطة، مما يدل على أن الجزائر غير بعيدة عن حركة الإفقار التي تزحف على دول العالم الثالث.

مصطلح الفقر ظهر في الجزائر بصفة رسمية لأول مرة في التقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **CNES** سنة 1999، ومنذ هذا التاريخ أصبحت كلمة الفقر تتداول في الخطابات السياسية في الجزائر، مثيرة بذلك انتباه كل الوسائل السمعية والبصرية المحلية والدولية والباحثين ورجال السياسة وأخذي القرار.

وفي هذا الصدد أقيمت ولأول مرة ندوة وطنية أولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000 التي أشارت بكل وضوح إلى الأهمية المعطاة للتقليل من الفقر من جهة، وإلى فشل نظام التسيير الاقتصادي من جهة أخرى، ففي الواقع يعتبر انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعد 3 عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، كان له انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري خاصة بعد تحرير أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وكانت النتيجة انخفاض رهيب في المستوى المعيشي للجزائريين وارتفاع معدل البطالة من 20 % سنة 1982 إلى 10,07 % سنة 2018 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** والبنك الدولي.

زيادة على ذلك فقد سجلت الجزائر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي فقدان 127000 منصب عمل سنة 2000، بالمقابل سجل خلق سوى 133000 منصب جديد للشغل، مع العلم أن الطلب الجديد السنوي يفوق 250000 منصب عمل مما جعل معدل البطالة يعرف ارتفاعا مستمرا، بعبارة أخرى فقد رجعت الجزائر إلى ما كانت عليه سنة 1960 رغم أن مستوى **PIB** وصل إلى أكثر من 55 مليار دولار، والسؤال الذي سنهتم بدراسته هو كيف يمكن لنا مكافحة الفقر والتقليل منه وذلك بعد إدراك مفهومه وخصائصه؟

1. التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة: إن أول الأمور التي تعترضنا عند الحديث عن الأدبيات المتعلقة بالفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر، فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية يفيد أن لا علماء الاجتماع ولا الاقتصاديون أنجزوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

(1) مفهوم الفقر: للفقر مجموعة من التعاريف منها اللغوية وبه يتم وصف الفقير أو الفقراء في لغة العرب وحالاتهم ومعيشتهم، وهناك تعاريف اجتماعية واقتصادية تُعرف الفقر في الإطار المجتمعي وإطار تأثيراتها الاقتصادية.

1.1 المفهوم اللغوي للفقر: الفقر لغة من فَرَّ ضج استغنى وأفقره ضد استغناه وافتقر إليه احتاج

فهو فقير وجمعها فقراء، ومن هذا فإن الفقر ضد الغنى وذلك أن يصبح الإنسان محتاجاً أو ليس له ما يكفيه¹ وهذه الحالة سواء كانت من الماديات أو المعنويات، قد يكون المال أو في الثقافة أو المعرفة، وإذا احتاج الإنسان إلى أي شيء يكمل به النقص يشعر بالحرمان والقلّة فهو فقير في هذا الشيء أو مفتقر إليه²، فالفقر والفقير في لغة العرب مرتبطة بالمسكين والمسكنة، وهي حالة من العجز والضعف والمرض والحاجة الشديدة تمنع من الاحتراف أو احتراف مع قصور في تحقيق الحاجات وهو نقيض للغنى، وأبلغ تعريف للفقر لغة العرب ما قاله البغدادي بأن الفقر انكسار فقار الظهر وهو أشبه بالموت.³

2.1 تعريف البنك الدولي للفقر: وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده

أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة." إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.⁴

3.1 التعريف الاجتماعي والاقتصادي للفقر:

3.1.1- التعريف الاجتماعي للفقر: جاء في قاموس علم الاجتماع الفقر هو مستوى معيشي منخفض لا

يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية.⁵

وعند جون فريدمان "JON FRIEDMAN" يمثل الفقر حالة قلة أو ندرة الممتلكات إن وجدت أو انعدامها تماماً.

أما "فبير" فإنه يرى أن الرجل الفقير هو الذي لا يملك رأس المال ويعيش بطريقة متواضعة من عمله ويركز هنا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفقير.

أما GODRAT يعرفه أنه عدم الكفاية في الأشياء اللازمة للفرد لكي يحفظ نفسه ويحفظ من يعولهم في حالة صحية جيدة،⁶ والملاحظ أن مفهوم الفقر يختلف من عالم اجتماع إلى آخر وذلك حسب الانتماء الفكري والأيدولوجي، ومن منظور مدرسة الصراع يعرفون الفقر بأنه نتاج الصراع بين الطبقات الثرية والفقيرة، إذ تبحث الأولى عن زيادة أرباحها من خلال استغلال طاقات الطبقة الفقيرة وتسخيرها لخدمتها وهذا الصراع مرده إلى عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد قيماً متصارعة بين الطبقتين.⁷

ويرى لويس أوسكار الذي ينطلق من منظور وظيفي بأن الفقر متأصل في بعض فئات المجتمع فقد توصل من خلال العديد من الدراسات أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة أطلق عليها ثقافة الفقر ولهم حياة خاصة تختلف عن سواهم من الفئات الأخرى ولهم قيم واتجاهات تزيد من

الإحساس بالبأس وفقدان الأمل، وأن ثقافة الفقر تنمو وتزدهر حتى ولو عولت الأسباب التي أدت إليها، ويضل المنتمون لهذه الثقافة ملتزمون بها مما يؤدي إلى عزلتهم الاجتماعية.⁸

ومما سبق نلاحظ أن كل تعريف من التعريفات السابقة ينطلق من خلفية نظرية وفكرية معينة يبنى من خلالها مفهومه، وبناء على ذلك فالفقر يمثل حالة اجتماعية تشمل فئة معينة من المجتمع لها خصائصها ومميزاتها لها مستوى معين متدني، وهذه الفئة ناتجة عن ظروف اقتصادية واجتماعية أدت إلى ظهورها ونشأتها وهي مؤشر من المؤشرات الهامة الدالة على فشل السياسة التنموية المتبعة في أي بلاد.

3.2.1-التعريف الاقتصادي للفقر: أما الفقر من وجهة النظر الاقتصادية فهو عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج نتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة⁹ أو أنه مستوى من إجمالي الكسب أو الدخل الذي لا يكفي للحصول على الضروريات اللازمة للحفاظ على الكفاءة البدنية.¹⁰

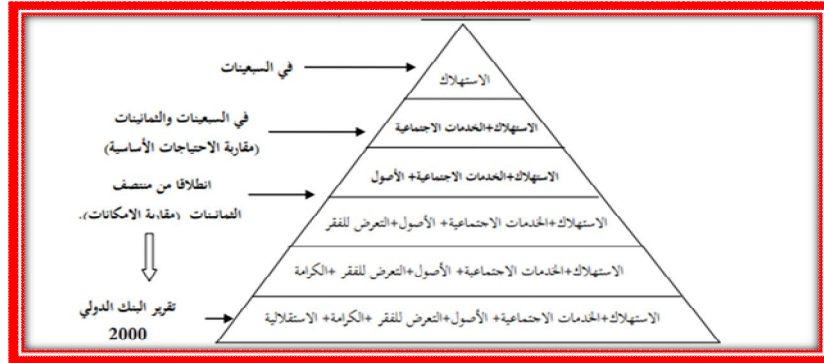
ويصنف بعض العلماء الفقر ضمن المشكلات الاقتصادية، لأن الفقر يعني عجز الموارد المالية للفرد أو للمجتمع عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية.¹¹

وصار الفقر مدار اهتمام الكثير من الاقتصاديين، فمنهم من ذهب إلى حد القول بأن الخروج من الفقر هو الاقتصاد الذي يعتمد عليه حقا، وقال "تيودور شولتر" عندما استلم جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979 "إن معظم الناس في العالم فقراء، فإذا عرفنا اقتصاد حالة الفقر فستعرف الكثير عن الاقتصاد الهام حقا."¹²

وخلاصة التعريفات الاجتماعية والاقتصادية أن هناك أمور مشتركة بين الفقراء في المجتمع تتمثل في نقص المتطلبات الأساسية، لدرجة أقل من مستوى الاجتماعي، والمتمثل في نقص الغذاء وفقدان القدرة على العيش في ظروف عادية، وباستمرار هذه الظروف تتحول إلى ممارسات أسرية وإخفاقات في المشاركة في الأنشطة المجتمعية، ثم استسلام إلى الفقر، ويمكن أن تصل فئات من المجتمع إلى هذا الحد إذا كانت هناك إرادة سياسية تدفع لحدوث ذلك، وهذا ما نشهده في المجتمعات المختلفة.

أما تعريف الفقر من وجهة النظر الاقتصادية، فهو ارتباط الفقر بمجموعة من الجوانب الاقتصادية، مثل عدم الملكية، أو قلة الدخل وعدم كفايته، أي عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع عن الوفاء بالحاجات الاقتصادية، وضعف القوة الشرائية، بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الموارد في المجتمع، كما يرتبط الفقر بمجموعة من المصطلحات مثل الفقر النقدي، والفقر المطلق والنسبي والفقر القومي وغيره.

شكل رقم 01: تطور مفهوم الفقر.



Source : Jean pierre cline et autres (2003), Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2^{ème} édition, Paris, Economica, p34.

يتضح من خلال الشكل أن الفقر في مفهومه عرف عدة تطورات، ففي السبعينات كان ينظر إليه على أنه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي أما في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى وبالإضافة إلى ذلك عدم الحصول على متطلبات الحياة من ملابس ومسكن وتعليم وصحة وهذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية، وانطلاقا من الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وتم الانطلاق والانتقال من خلالها إلى غياب فرص الاختيار ولمكانات الاختيار والإقصاء من المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وكذا سياسيا، وعليه لا بد من إعطاء تعريف للفقر في إطار زمني ومكاني معين.

4.1- بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر:

- **الحاجات الأساسية للإنسان:** هي عبارة عن السلع الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولته نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.
- **الفقر المدقع:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.
- **الفقر المطلق:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معها.
- **الفقر النسبي:** عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأن الدخل الذي يعادل 40 % من مدى الدخل من الأسفل.¹³

5.1- مفهوم الفقر في الجزائر: إن التعريف من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر في الجزائر يتركز على المفاهيم الكلاسيكية، وعلى أساس ذلك يعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، وعدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس، المسكن، التعليم والصحة على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل، بالإضافة إلى الجوانب المادية للفقر في الجزائر فإن له أبعاد غير مادية.¹⁴

من خلال هذا التعريف نجد أن الفقر في الجزائر يمكن حصره في ثلاثة أشكال:¹⁵

- **خط الفقر الغذائي:** أو ما يسمى خط الفقر المدقع أو الغذائي، ويعرف على أنه مجموع النفود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، والتي قدرت ب2100 حريرة للفرد/ اليوم، وتقدر القيمة اللازمة للحصول على سلة من المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هاته الكمية من الحريرات ب10943 دج للشخص في السنة لعام 1995، بعد ما كانت قيمتها تقدر ب2172 دج في السنة لعام 1988.
- **خط الفقر الأدنى:** يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع الغير غذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي، وقدر ب2791 دج للفرد في السنة عام 1988، وب18191 دج للفرد في السنة عام 1995.

جدول رقم 01: الأبعاد المتعددة للفقر.

الفقر كحرمان متعدد الأبعاد	
المميزات	القدرات
القدرة على توليد الدخل، الاستهلاك، ملكية الأصول التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي، الرفاه المادي، المكانة الاجتماعية.	الاقتصادية
تستند على الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب، والسكن (جميع العوامل الأساسية لرفاه الأفراد والحماة لتحسين سبل عيشهم)	الإنسانية
حقوق الإنسان: الحق في أن يسمع و يؤثر في السياسات العامة والأولويات السياسية، والأولويات السياسية، الحرمان من الحريرات الأساسية، وحقوق الإنسان هي أحد الجوانب الرئيسية للفقر.	السياسية
القدرة على المشاركة كعضو ذو قيمة (له تأثير) في المجتمع، هذه القدرات راجعة إلى الوضع الاجتماعي والكرام وغيرهما من الشروط الثقافية للانتماء للمجتمع، والتي تعتبر ذات قيمة عالية من الفقراء أنفسهم.	الاجتماعية والثقافية
القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.	حمائية (دفاعية)

Source : Angelo Bonfiglioli (2003), « Le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté », fonds d'équipement des nation unies, Etats-Unis d'Amérique, p17.

يتضح لنا من جملة التعريفات السابقة أن مفهوم الفقر قد تطور ليصبح أكثر من مجرد أدنى للدخل أو مستوى معين من الاستهلاك باعتباره أكثر تعبيراً عن حالة الفقر وهو يبين عدم قدرة الأفراد الوصول إلى إشباع حاجاتهم الغذائية والغير غذائية كالملبس، بل يشمل مقدرة الفرد لتلبية حاجاته

الاجتماعية المتمثلة أساسا في مستوى لائق من التعلم، والحصول على الخدمات العلاجية الأساسية، وباعتبار هذين البعدين غير كافيين للتعبير عن ظاهرة الفقر تم إضافة متغير آخر وهو حجم الأصول المملوكة كالمسكن، التلفاز والدراجة الهوائية والنارية، ومع تزايد الاهتمام بظاهرة الفقر من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية تم إضافة أبعاد أخرى كالكرامة والحرية، وهذا ما اصطلح عليه بالفقر المتعدد الأبعاد بالإضافة إلى وظيفة مستقرة تمكنه من مواجهة المخاطر المستقبلية، والحرية في إبداء الرأي والمشاركة في القرارات المصيرية التي تنعكس نتائجها عليه، كل هذا يجعل مفهوم الفقر في حركية دائمة ومتغيرة حسب الزمان والمكان.¹⁶

II. ظاهرة الفقر في الجزائر: إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في دول العالم ومنها الجزائر، فقد تعرض النسيج الاجتماعي إلى صدمة عنيفة لا سيما في العشرية السوداء وما تبعها من تفاقم حجم الفقر وما أنجر عنه من مظاهر كالتهميش والحرمان التي انعكست على المجتمع الجزائري.

1.2 -مراحل تطور الفقر في الجزائر: لقد مرت ظاهرة الفقر في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

1.1.2-مرحلة الستينيات والسبعينيات: لقد ورثت الجزائر بنية اقتصادية متخلفة وهشة، حيث شكل خروج فرنسا من الجزائر بداية لمعضلات أثرت على مسار الدولة الجزائرية سياسيا واقتصاديا، فتميزت هذه الفترة بارتفاع معدل الفقر خاصة في المناطق الريفية ومع بداية السبعينيات اتخذت الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية وضمان الرفاه الاجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية باعتبارها المسؤول الوحيد عن توفير فرص العمل والخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة والإسكان ودعم السلع من خلال نظام التخطيط المركزي.¹⁷

كما اختارت نمودجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف، الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة حيث انتهجت النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة التي تركز على التخطيط وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وساعد ذلك على انتعاش النفط بين سنتي (1972-1974) فيهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين يرمي الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان أما الثاني يهدف إلى إنشاء اقتصاد قادر على توسيع قدراته الإنتاجية وحل مشكلة التشغيل، وأن الزيادة الغير متوقعة في أسعار البترول واعتماد سياسة الاقتراض من الخارج تحت شعار المساواة الاجتماعية أدى ذلك إلى امتصاص البطالة وتحسين مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك وتحسن في توزيع الدخل مع تحسن مستوى التعليم وسياسات الطب المجاني كل هذا انعكس على نسبة الفقر التي انخفضت إلى 28 % سنة 1979.¹⁸

2.1.2-مرحلة الثمانينيات والتسعينيات: إن التحسن الاجتماعي الذي عرفه المجتمع في السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تعمر طويلا بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري

لإختلالات هيكلية، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، حيث سجلت انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 15,6 % إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة إلى 40 %¹⁹، وبداية التسعينات لجأت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الأزمة حيث لن تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها أواخر الثمانينات والتي تم توسيعها منذ 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية والتخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة بمسألتها حماية مناصب الشغل وتراجع المداخيل، وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق إلى تقهقر اقتصادي مطول رافقه ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية وبطالة متزايدة مما جعل حدة الفقر تزداد، وأن الدولة لم تهتم برسم سياسة اجتماعية ناجحة بل انصب جل اهتمامها نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى وتحقيق التوازنات المالية فقد أدخلت الإصلاحات الاقتصادية فئات جديدة في دائرة الفقر.²⁰

جدول رقم 02: تقديرات الفقر في الجزائر خلال سنوات 1988-1995-2000.

السنة	1988			1995			2000		
	حضر	ريف	الوطن	حضر	ريف	الوطن	حضر	ريف	الوطن
عتبة الفقر "دج" بالنسبة للفرد	2,771	2,809	2,791	14,706	14,746	14,827	19,794	19,692	19,751
معدل الفقر SPG	4,8	11	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
معدل الفقر SA	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7	2,9	3,4	3,1
توزيع الفقر PG	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
فجوة الفقر SA	0,2	0,6	0,4	0,4	1	0,7	0,44	0,54	0,5
فجوة الفقر SPG	0,3	1,1	0,7	1	2,5	1,7	2,16	2,85	2,5
شدة الفقر SA	0,1	0,3	0,2	0,1	0,4	0,3	0,12	0,14	0,13
شدة الفقر SPG	0,1	0,5	0,3	0,4	1	0,7	0,69	0,86	0,76
إعداد الفقراء SPG x 10 ³	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source : Boulahbel Bachir(2006), **La dynamique de la pauvreté en Algérie**, paupérisation des sociétés magrébine, volume 4, CREAD, p88.

باستخدام خط الفقر الغذائي "SA" نجد أن معدل الفقر المدقع بلغ سنة 1988 نسبة 3,6 %، وباستخدام خط الفقر الأدنى وخط الفقر العام (SPG) يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي 8,1 % بمجموع 1885000 فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة.

لكن هذه النسب ارتفعت بشكل كبير سنة 1995 لتصل إلى 5,7 % بالنسبة للفقر المدقع، وإلى 14,1 % بالنسبة إلى خط الفقر العام بمجموع 3986000 فقير، وذلك راجع إلى بداية سنة 1995 أين تم تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض

المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية....الخ.

وفي سنة 2000 انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى 31 %، ووصلت نسبة خط الفقر العام 12,1% بمجموع 3719000 فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر.

كما أن معدل الفقر في الحضر ارتفع خلال الفترة 1988-2000 أكثر من 50 %، بينما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة 35 %، ويرجع ذلك للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان العديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن.²¹

3.1.2-مرحلة ما بعد 2000: عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا بسبب ما يعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية فقد انجر على ذلك ازدياد عدد العائلات المعوزة والفقيرة، وأن تحسن الوضعية الاقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى انخفاض معدلات الفقر، حيث وصل معدل الفقر إلى 5,55 % سنة 2011 وإلى 5,03 % سنة 2013.

جدول رقم 03: معدل الفقر في الجزائر ما بين 1995-2013.

السنة	1995*	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر %	14,1	11,1	9,8	6,2	5,55	5,20	5,03

Source : Algérie (2016), Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000-2015, Rapport établi par le Gouvernement Algérien, p37.

*حاج قويد قورين (2014) ، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، ص19.

يعود السبب في انخفاض معدلات الفقر إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول وجهود الحكومة في مكافحة الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية التي تهدف لمساعدة الفقراء من خلال القرض المصغر والفلاحة والسكن والصحة والتكوين المهني، فكان الهدف منها هو الدفع بالأنشطة الاقتصادية إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية في إطار مكافحة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي.²²

III. أسباب الفقر في الجزائر: من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ما يلي:

1.3 - النمو السكاني: لم تسلم الجزائر بصفة خاصة من التزايد الكبير في السكان، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23,04 مليون نسمة سنة 1987 إلى 30,66 مليون نسمة سنة 2000 ثم ارتفع إلى 35,97 مليون نسمة سنة 2010 ليصل إلى 41,7 مليون نسمة سنة 2017، وأدى النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.²³

جدول رقم 04: تطور سكان الجزائر من 1966-2017.

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1966	12.096	1996	28.566
1975	15.768	1997	29.045
1976	16.450	1998	29.507
1977	17.058	1999	29.965
1978	17.600	2000	30.416
1979	18.119	2001	30.879
1980	18.666	2002	31.357
1981	19.260	2003	31.795
1982	19.878	2004	32.261
1983	20.516	2005	32.728
1984	21.175	2006	33.194
1985	21.850	2007	33.658
1986	22.499	2008	34.591
1987	23.074	2009	35.268
1988	23.696	2010	35.978
1989	24.349	2011	36.717
1990	25.022	2012	37.495
1991	25.643	2013	38.297
1992	26.271	2014	39.114
1993	26.894	2015	39.963
1994	27.496	2016	40.400
1995	28.060	2017	41.700

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: مجموعات إحصائية 62-02 عدد خاص، الجزائر. 35.

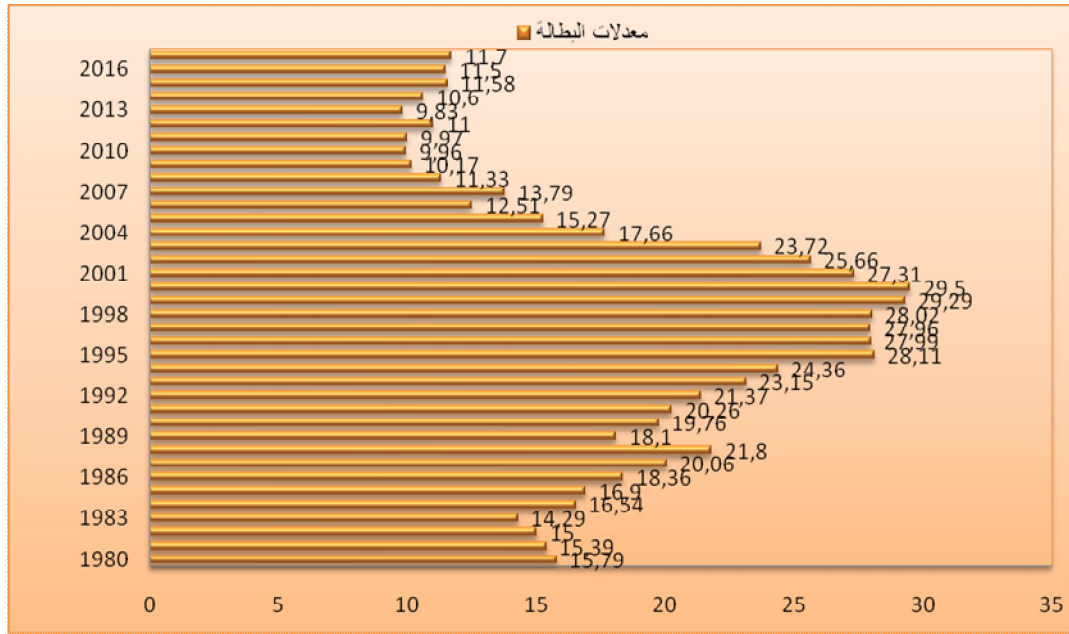
Données statistiques; démographie algérienne N277; 2004p3. 2007 N37; p21.

فيما يقارب 40 سنة، تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات تقريبا و الجدول التالي يوضح ذلك، و يظهر الجدول أن الشعب الجزائري قد زاد بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، و لكن صاحب هذا التزايد انخفاضا تدريجيا في معدلات النمو.

2.3 - انتشار البطالة: تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر في الجزائر، فازدياد معدلات البطالة معناه انعدام وعدم توفر المال أو الدخل اللازم للمعيشة لدى الأفراد، وهذا ما ترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية للحياة، حيث انتقلت معدلات البطالة من 15,79

% سنة 1980 إلى 11,33 % سنة 2008 ليصل في حدود 11,7 % سنة 2017، وهذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة، وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن الجزائر منذ فترة طويلة شهدت ظاهرة تسريح العمال والتي كانت بأعداد كبيرة، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، حيث أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى إعادة النظر في حجم العمالة بالمؤسسات الوطنية ابتداء من الثمانينات، وتسارعت في التسعينات أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي أثر على سوق العمل وذلك على المدى القصير من ناحية تدهور العمالة وهو ما يعني زيادة حتمية في عدد البطالين ومن ناحية أخرى أدت إلى انخفاض في الأجر القاعدي للعمال نتيجة السياسة النقدية التي أدت التضخم وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر.

منحنى رقم 01 : معدلات البطالة في الجزائر من 1980 إلى 2017.



Source : www.O.N.S.dz,2011

<http://www.albankaldawli.org/> banque mondiale.

من خلال تصفحنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ على أنها تشير إلى كون ظاهرة البطالة في الجزائر قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الاتجاه على العموم، حيث سجلت الفترة من 1992 إلى غاية سنة 2000 ارتفاعا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 21.2 % سنة 1992 إلى 29.5 % سنة 2000 وهذا يمكن إرجاعه إلى الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وبالتالي تقلص وانخفاض مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل مؤسسات الدولة العمومية عن عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة نجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في البلد خلال هذه الفترة

لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال سنوات التسعينيات، بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرت الجزائر أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية، دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة أو غلقها لعدم إيجاد تمويل حيث تم تسريح أكثر من 50000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994-1998، بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل.

3.3- برامج التعديل الهيكلي: تعتبر برامج التصحيح الهيكلي التي قامت بها الجزائر من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية والخصوصية أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة مع زيادة معدلاتها باعتبارها العنصر الأساسي للفقر.²⁴

4.3- الإرهاب: تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي بظهور الإرهاب الذي أثر بطريقة غير مباشرة على زادة انتشار الفقر، فبسبب الوضعية الأمنية المتردية ساهم الإرهاب في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية ولم تسلم منه أي فئة وكان من مظاهره تسارع هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية وانتقل بذلك الفقر الريفي إلى الفقر الحضري، وأبرز ذلك ظهور بيوت قصديرية وضغط على المرافق العمومية ومظاهر أخرى مثل العنف والمخدرات، ومن آثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى هذا من ما أدى لارتفاع وتفاقم ظاهرة الفقر ولفترات طويلة.²⁵

5.3- سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غنى البعض من جهة وافتقار الأغلبية من جهة أخرى، حيث أنه وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 931 دولار للفرد سنة 1975 إلى 4905 دولار للفرد سنة 2008 ليبلغ 3916 دولار للفرد سنة 2016، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6 % من الدخل الوطني.²⁶

IV. آثار ظاهرة الفقر في الجزائر: إن بروز ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري وخاصة على الجانب الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

1.4- انتشار الجريمة: تعتبر العلاقة التي تربط الفقر والجريمة علاقة طردية في المجتمع، فقد تحدث تقرير صادر عن جهات أمنية جزائرية في جوان 2013 أن عدد القضايا الإجرامية بالبلد ارتفع إلى 42761 قضية خلال النصف الأول من العام الجاري مقابل 36668 قضية خلال نفس الفترة من العم الماضي، وأكثر القضايا الإجرامية انتشاراً هي المساس بالأشخاص ثم المتعلقة بالمساس بالمتعلقات وتأتي الجريمة المنظمة التي تشمل التهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والهجرة الغير شرعية، فما يمكن قوله أن الفقر هو من العوامل الأساسية التي تساهم في

زيادة الجريمة بالجزائر خاصة في ظل غياب فضاءات علمية وترفيهية تستوعب طاقات الشباب خاصة الفئة البطالة.²⁷

2.4 - انخفاض المستوى التعليمي: بالرغم من أن التعليم في الجزائر مجاني، إلا أن العائلات لا تستطيع توفير حتى الأدوات اللازمة للدراسة، وتحمل مختلف التكاليف والنفقات من إ طعام وملبس، ما يدفع بالأطفال إلى التسرب المدرسي في سن مبكرة مما يزيد من انتشار الجهل والأمية والبطالة، كما أن انعدام الوسائل التعليمية الحديثة والمتطورة واكتظاظ التلاميذ داخل الأقسام التي يصل عدد التلاميذ فيها أحيانا إلى 50 تلميذ في القسم أدى إلى ضعف وتراجع المستوى الجزائري.²⁸

3.4 - تشرد وانحراف الأطفال: إن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كانت معروفة لدى المجتمع الجزائري بسبب تخلي بعض الأطراف عن أداء مهامها في التكفل بالتربية والتوجيه خاصة الأسرة والسبب يعود إلى الفقر الذي أصبحت تعيشه الأسر الجزائرية والذي انعكس مباشرة على تشرد وانحراف الأطفال، حيث أن 80 % من أسباب انحراف الأطفال يعود إلى التفكك الأسري والحرمان، حيث تشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجнг المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون، فكانت أكثر الجنج هي السرقة بنسبة 56 % والتعرض للتشرد بنسبة 16,5 % والتسول بنسبة 13,9 % والعنف بنسبة 5,2 %، ولهذه الظاهرة تأثير كبير على المجتمع الجزائري خاصة هذه الشريحة التي تمل جيل المستقبل.²⁹

4.4 - انخفاض المستوى الصحي: تعاني الأسر الفقيرة من التدهور الصحي فقد شهدت الخدمات الصحية في الجزائر تصورا ملموسا لما كانت عليه، فقد وصل الإنفاق على الصحة نسبة 3,54 % من الناتج المحلي سنة 2010 فالجزائر تحتل المرتبة 48 حسب ترتيب منظمة الصحة العالمية لسنة 2011، وقد تبين أنها تعاني جملة من المعوقات أثرت سلبا على التنمية الصحية وتتمثل في ضعف تمويل القطاع الصحي فنجد هذا المؤشر مثلا يقدر بـ 15,2 % من الناتج المحلي سنة 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية بينما في فرنسا 11,88 % في 2010 أما في الجزائر لم يتجاوز 3,54 % وهذا ما ينعكس سلبا على انخفاض نصيب الفرد في الإنفاق الصحي بالإضافة الى قدم التجهيزات و نقص العاملين المهرة في القطاع الصحي و عدم توافق نظام الخريطة الصحية و الاحتياجات المطروحة، هذه المعوقات ترفع من مسؤولية القطاع الصحي تجاه الفئات الفقيرة ، فالفقر يؤدي الى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية مما يؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض.³⁰

٧. إخفاق السياسات والبرامج العلاجية لظاهرة الفقر في الجزائر:

لقد باءت جل السياسات التي اتبعتها الدولة في علاج الفقر بالفشل، نتيجة تخلي الدولة عن أدوارها المتمثلة في توفير الخدمات بنحو أكثر فاعلية لجميع مواطنيها وللفقراء على وجه الخصوص، وتوجيه الموارد المالية المحصلة من الفئات الميسورة وإعادة توزيعها على الفئات المحرومة، وحصر ظاهرة الفقر والحيولة دون زحفها على بقية طبقات المجتمع.

إن تخلي الدولة عن القيام بهذه الأدوار هو السبب الرئيسي في تفاقم الظاهرة، ويمكن عرض هذا الإخفاق في السياسات والبرامج التالية، ويمكن التطرق لبعض السياسات التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال وكان لها أثر في تفاقم الفقر، منها سياسة التأميمات التي طالت الأراضي الزراعية في التجربة الاشتراكية وسياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة للانتقال إلى نظام السوق، وأثرها على سوق العمل ونشوء البطالة والفقر.

1.5 - سياسة تأميم الأراضي في التجربة الاشتراكية: لقد تم تأميم مساحات زراعية معتبرة في ما كان يعرف بالثورة الزراعية، خاصة في فترة السبعينات حيث تم انتزاعها من أصحابها، على أساس أنها أراضي إقطاعية وتوزيعها بشكل فردي أو على شكل تعاونيات زراعية³¹، وبغض النظر على مبررات النظرية الاشتراكية لهذا النوع من السياسات، فإن نتائجها كانت كارثية على عدة أصعدة ففي مجال الإنتاج الزراعي، انخفض إلى درجة وصلت فيها الجزائر إلى استيراد جل المنتجات الزراعية وعلى رأسها القمح، وفي ظل انسحاب الدولة من دعم الكثير من المواد الغذائية تعرضت القدرة الشرائية إلى الاهتزاز، وعانى الشعب من الاحتياج وأمام فشل التجربة في المجال الواقعي، انصرف الكثير من الذين أوكل إليهم القيام بهذا القطاع الذين لم يكونوا من أهله أصلا، فلم أدوار الدور الذي أنيط بهم ولا تركوا أصحاب الأراضي انتفعوا بأراضيهم واستثمروا فيها، وتسبب هذا في ترك الأرياف وترك الزراعة والانتقال إلى المدن، مما جعل هذا سببا من أسباب البطالة، وغلاء المعيشة، وانتشار الفقر.

2.5 - سياسة خصخصة القطاع العام: تعد الخصخصة من أبرز أشكال التحول إلى اقتصاد السوق، حيث كانت الكثير من الدول من أثارها الاقتصادية، والمتمثلة في تحويل الكثير من المؤسسات والهيكل الاقتصادية من ملكية وتسيير الدولة وإدارتها، إلى الخواص أو المؤسسات الخاصة وغلق الكثير من المؤسسات وكانت من أبرز مبررات الخصخصة فشل القطاع العام في إحداث حركية اقتصادية، تواكب التطور الحاصل ووصل الأمر إلى عجز المؤسسات على تغطية التكاليف، مع تراكمها وسوء التسيير وكذا الضغوط الدولية التي مورست بسبب المديونية وسعي الدول الغربية إلى فرض النظام الليبرالي، وكان من الآثار الاجتماعية لهذه السياسة تسريح عشرات الآلاف من العمال وإحالتهم على البطالة في سنوات الخصخصة³²، وارتفاع معدلات الفقر.

IV. إخفاق البرامج العلاجية لظاهرة الفقر في الجزائر: إذا اطلعنا على التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الخام وإلى عدد البرامج، يتضح لنا حجم ما توجهه الدولة للمجالات الاجتماعية دون جدوى، فمثلا بلغت التحويلات الاجتماعية لسنة 2004، ما قيمته 12 % من الناتج المحلي الخام، وهو ما يقدر بأكثر من 740 مليار دينار جزائري³³، تم ضخها في مجموعة من البرامج ذات الطابع الاجتماعي وأهمها:

1.6- مجال الشبكة الاجتماعية: بذلت الدولة جهود كبيرة لتقديم المساعدات الاجتماعية عن طريق مجموعة من الوزارات مثل وزارة التضامن والصحة والسكان والداخلية، ونجد أن هذه المساعدات لم تصل إلى مستحقيها من الفقراء والمساكين بشكل مباشر، بل نجد أن أصحاب الأموال والعلاقات والنفوذ هم المستفيدون فالأموال التي تم ضخها في شرايين هذه الوزارات ليس لها تأثير كبير في رفع مستوى الفقراء أو علاج فقرهم.

2.6 - مجال السكن: عانى الكثير من الفقراء من التهميش في مجال الإسكان، حيث نجد أن البرامج الإسكانية الموجهة إلى الفئات الأقل دخلا والمتمثلة في السكن الاجتماعي والسكن الريفي، يستفيد منها في كثير من الأحيان من لا يستحقها وذلك بسبب الفساد الإداري بالإضافة إلى أن هناك اهتمام أقل بالأرياف مقارنة مع المناطق الحضرية رغم أنها أكثر المناطق انتشارا للفقر، فهذه الظروف وغيرها جعلت فئة كبيرة من المستحقين للسكن والإيواء خارج دائرة الاستفادة.³⁴

3.6 - مجال التوظيف: تعد البطالة من أكبر الهواجس التي تآرق المجتمعات والأنظمة، وتهدد وجودها لأن جيوش البطالين والفقراء هم الأسهل للاستغلال السلبي، ولهذا تضع الأنظمة الكثير من البرامج والسياسات من أجل امتصاص هذه الشريحة، لكن من الأنظمة من تضع السياسات التي تعالج أساس المشكلة ومنها من تحاول التخفيف منها وأمثلة ذلك في الجزائر كثيرة، ومن الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة، إعطاء منحة البطالة ومنحة الإعاقة والتي لا تتعدى قيمتها الألف دينار جزائري وكذلك التوظيف في إطار ما يسمى بالشبكة الاجتماعية، شبه راتب يقدر بـ 3 آلاف دينار جزائري واتبعت سياسة إدماج أصحاب الشهادات العليا في مناصب ووظائف وإن كانت هذه الوظائف في غير اختصاصاتها، في ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل أو عقود الإدماج بشبه راتب يتراوح بين 7 آلاف و12 ألف دج، ولا تعتبر هذه المناصب رسمية بشكل دائم وإنما هي مؤقتة.

4.6 - وكالات التشغيل: ويعتبر إنشاء هذه الوكالات من البرامج التي اعتمدتها الدولة من أجل إقامة المشاريع التنموية وتقوم هذه الوكالات بدراسة ملفات المؤسسات والشركات التي يقترحها المواطنون، ثم تمويلها بعد ذلك ومنها:

1. الوكالة الوطنية للتشغيل، وهي مكلفة بتسوية وتنظيم سوق العمل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي من الآليات التي اعتمدتها الحكومة في العشرية الأخيرة لامتناس البطالة من صفوف الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد ومساعدتهم على إنشاء مؤسسات صغيرة تستفيد من إعفاءات ضريبية.
2. وهناك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي آلية جديدة أنشئت سنة 2004 وتهدف إلى مراقبة ودعم القروض المصغرة، وهي للذين ليس لهم دخل أو لهم دخل غير مستقر ويساهم المستفيد ب3 % أو 5 % من المشروع، وتستهدف الفئة الأكثر من 18 سنة من النساء الماكثات بالبيت والحرفين والمستفيدين من منح البطالة والشبكة الاجتماعية.
3. ومن بين الوكالات الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار، وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمار الاتصال بالإرادات وتقديم الخدمات الإدارية ذات الصلة، كما تتولى منح المساحات العقارية بالتنسيق مع الجهات المعنية للاستثمارات الصناعية والسياحية والخدمات.³⁵

النتائج:

- ✓ الوعي بهذه المشكلة وأهمية التصدي لها بأبعادها المختلفة من خلال المزيد من الدراسات لهذه الظاهرة وحلقات البحث والندوات.
- ✓ الفقر ظاهرة قائمة بذاتها تعالج باقتلاع أسبابها خاصة وأن استمرار ظاهرة الفقر واتساع مداها وتأثيرها في كثير من المناطق قد أصبح سمة هيكلية لا تجدي معها سياسات التخفيف ومناهجه وبرامجه.
- ✓ نظرا لكون الفقر ظاهرة معقدة وذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فلا بد من أن يعكس المفهوم المستخدم هذه الظاهرة بكافة جوانبها وتشابكاتها، إلا أن التشخيص الصحيح للمحددات هو الشرط الصحيح للقضاء على الفقر وليس فقط التخفيف منه.
- ✓ بما أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسين حياة السكان، بما أن فروق الدخل موجودة في معظم البلدان، فإن موضوع إعادة توزيع الدخل من أن يشمل الفقراء يجب أن يحظى باهتمام على المستوى الجزئي والكلّي.
- ✓ الفقر ليس ساكنة وإنما هو نتاج لعمليات ديناميكية.
- ✓ إن القضاء على مشكلة الفقر كان ولا يزال بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الإنساني.
- ✓ إن برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يؤكد مبدأ الخصوصية وما لهذا البرنامج من نتائج اجتماعية سلبية على الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل وأن اقتصاد السوق الحر فشل في الحد من الفقر والإقلال من التفاوت وتوزيع الدخل الغير العادل.

الخاتمة:

إن قضية الفقر من حيث هو ظاهرة معقدة الوجوه اقتصادية واجتماعية موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور بدرجات متفاوتة، تنجم عن الاختلالات الهيكلية مع مستويات عديدة ومتداخلة منها الدولة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة ومن المظاهر الهامة لتطور مفهوم الفقر في العصر الحديث هو الانتقال من الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، وهذا التحول الدلالي هام لأن غياب القدرة لا يعني بالضرورة غياب الإرادة عموما يطرح قضية المسؤولية الموضوعية (ربط ظاهرة الفقر بحقوق الإنسان بمفهومها الحديث)، لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لا أنه موجود في جميع المجتمعات، وكأنما هو من خصائص كل مجتمع إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمع.

أما اليوم فإن الرأي الذي يسود في العقود الأخيرة ولا سيما في السنين الأخيرة هو أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومس كرامة الإنسان ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان والذي ينجر عنه انتهاك للعديد من الحقوق كالحق في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة الاجتماعية وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية، فالتصدي لمشكلة الفقر يحتاج لرؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دؤوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويجب أن يستفيد هذا العمل على تحليل سليم وتحريك لتلك الدوافع القادرة على إحداث التغيير المطلوب.

ولقد فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير في الجزائر خاصة بعد نهاية الثمانينات، ما دفع إلى البحث عن حلول للخروج من الفقر عن طريق التوجه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي للحصول على دخل في ظل الأزمة التي عانت منها الجزائر وتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، فراح الاقتصاد الغير الرسمي يتوسع ويزداد، وأمام هذه الأوضاع سارعت الجزائر لإيجاد الحلول خاصة بعد تحسن الأوضاع المالية في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش:

1. مسعد محي محمد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص141.
2. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص433.
3. البغدادي، المعونة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1999، ص141.
4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990، ص41.
5. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979، ص341-342.
6. إبراهيم مذكور ونخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص453.
7. معن خليل، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، 1998، ص192.
8. محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، ط1، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص82.
9. جوردون مارشالي، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، المطبوعات والنشر مراجعة وتقديم محمد الجوهري، م2، 2000، ص108.
10. محمد حركات، الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 2002، ص223.
11. يوسف القرصاوي، دور الزكاة في علاج المشاكل الاقتصادية، ط1، قراءات الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1987، ص148.
12. محمد شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمعرفية، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة أنس الزرقاء، عمان، 1996، ص223.
13. وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص، عمان، 1993، ص11-13.
14. الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال GFBE، 2017، ص24.
15. La Carte de Pauvreté en Algérie, Programme de Nations Unie pour le Développement, 2001, p14.
16. عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة (الجزائر، الأردن، اليمن)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، ص7.

17. فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص150.
18. فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص150-151.
19. ياسين حفصي بونبعو، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص42.
- نادية حصروري، مرجع سابق، ص42-43.
20. Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, **Population et développement en Algérie**, rapport National CIPD, 2003, P10.
21. فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص155-156.
22. ياسين حفصي بونبعو، مرجع سابق، ص45-46.
23. فطيمة حاجي ولخضر مرغاد، "ظاهرة الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، 2013، ص165.
24. ياسين حفصي بونبعو، مرجع سابق، ص49-50.
25. فطيمة حاجي ولخضر مرغاد، مرجع سابق، ص165-166.
26. حاج قويد قورين، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014، ص22.
27. فتيحة بلقاسم، دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003-2013، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015، ص123.
28. حاج قويد قورين، مرجع سابق، ص23.
29. فطيمة حاجي ولخضر مرغاد، مرجع سابق، ص170.
30. محمد بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1990، ص340.
31. خالد حامد، "الخصخصة دراسة سوسيو قانونية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2007، ص161-175.
32. الزين منصوري وناصر مراد، السياسات الحكومية لتقليص الفقر حالة الجزائر، المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث حول الفقر والمؤسسات والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، 2007، ص400.
33. الزين منصوري وناصر مراد، مرجع سابق، ص420.
34. الزين منصوري وناصر مراد، مرجع سابق، ص428.